



البرميل الكويتي يرتفع 1.3% إلى 59,6 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 79 سنتاً ليلجئ 59,68 دولاراً مقابل 58,89 دولاراً للبرميل، وذلك بزيادة 1,3%، وفقاً لآخر بيانات معلنة من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أول من أمس بدعم من زيادة في الطلب الصيني على الخام وتهديدات بإضراب للعمال في نيجيريا أكبر مصدر للخام في إفريقيا.

ليواكب زيادة الإنتاج حتى 2030 بمصفاة ميناء الأحمدية الكويت تحدث أكبر مرفق لتصدير النفط الخام



أحمد مغربي

وبيئت المصادر أن «البترول الوطنية» دعت 27 شركة محلية وخليجية عالمية للمشاركة في جولة العروض المالية التي من المقرر أن تنتهي في يناير المقبل، وطلبت الشركة كفاية بنكية قدرها 150 ألف دينار صالحة لمدة 90 يوماً.

وقد أكملت الشركة مؤخراً مشروعاً لإنشاء رصيف جديد ليحل محل الرصيف الجنوبي الحالي بالإضافة إلى إصلاح الرصيف الشمالي لتأهيله للبقاء في الخدمة لمدة 15 سنة قادمة. ويشمل نطاق المشروع إزالة الحزم الفولاذية التالفة في الرصيف الحالي في منطقة التفريغ وإزالة الأنابيب القديمة.

وكشفت أنه بانتهاء هذا المشروع ستتم إمكانية تحميل أكثر من 6 بواخر في نفس السوم من أربع مرافق تصدير، موضحاً أن القدرة التحميلية لكل مرافق ستكون بمعدل 14,5 ألف طن من النفط في الساعة.

وأوضحت أن المشروع يتضمن أيضاً إنشاء أنابيب نقل النفط إلى الرصيف الشمالي، إضافة إلى بناء محطة لمضخات النفط، وذكرت أن محطة تحويل كهربائية ستبنى ضمن المشروع لإمداد الطاقة الكهربائية اللازمة للمضخات إضافة إلى مد أنابيب بحرية لنقل النفط.

واعترفت المصادر مشروع تصدير الجديد بأنه استراتيجي ومصلحة الكويت داعياً الجهات المختصة للتعاون من أجل إتمامه بالشكل المطلوب.

ضمن جهود مؤسسة البترول الكويتية للتوسع في زيادة الطاقة الإنتاجية والتكريرية للنفط الخام والمشتقات البترولية ضمن استراتيجية 2030، علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن شركة البترول الوطنية تخطط لتحديث وتطوير ورفع أداء رصيف التصدير الشمالي لتسهيل تصدير النفط الخام ومشتقاته حتى نهاية 2030 وذلك في مصفاة ميناء الأحمدية.

وقالت المصادر إن شركة البترول الوطنية ستطور رصيف التصدير الشمالي لكي يسمح بتصدير المنتجات البترولية من مصفاة ميناء الأحمدية وذلك بعد تنفيذ 6 خطوط أنابيب تحت البحر من محطات ضخ المنتجات البترولية بالمصفاة، مشيرة إلى أن الرصيف الشمالي يعتبر مرفقاً أساسياً لتصدير النفط الخام الكويتي إلى الأسواق العالمية.

وأشارت إلى أن «البترول الوطنية» تخطط لتنفيذ تحويل كهربائية ستنبنى ضمن المشروع الأعمال في 3 مراحل رئيسية، الأولى مدتها 6 أشهر وتخص بمراجعة التصميم الأولية واعداد التصميم الهندسة التفصيلية ومن ثم البدء في المرحلة الثانية التي تختص بإعادة تأهيل الرصيف وتركيب منصات التزويد لنقلات النفط.

أضخم المشاريع منذ ربع قرن لتجديد شبكات الأنابيب 45 مليون دينار لتطوير شبكة الغاز في حقل برقان

أحمد مغربي

من أضخم الأعمال التي ستنفذها الشركة منذ أكثر من ربع قرن لتجديد شبكات الأنابيب القديمة التي مضى عليها ما يقرب من 25 عاماً والتي تبين أنها لم تعد صالحة للاستخدام، وسيضم هذا المشروع في حقل برقان الكبير تركيب واستبدال وإعادة مسار خطوط مختلفة الغاز من مراكز التجميع المختلفة الواقعة ضمن نطاق مديرية جنوب وشرق الكويت التابعة للشركة.

وقالت إن نطاق المشروع يتضمن أيضاً تحديث شبكات الغاز وغاز الوقود وشبكة المكثفات وبناء أنابيب جديدة وصمامات وفتحات في المنطقة الواقعة بين مراكز التجميع، والتخلص الآمن من أجزاء زائدة من خطوط الأنابيب الموجودة حالياً وتركيب واستبدال وتغيير مسار خطوط الغاز والمكثفات، بالإضافة إلى الأعمال الأخرى والمرافق المرتبطة بها.

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن شركة نفط الكويت أرست مشروع تحديث وتطوير شبكات الغاز والمكثفات في حقل برقان الكبير بقيمة تقدر بنحو 45 مليون دينار وهو يعتبر أضخم المشاريع التي تنفذها الشركة لتوفير دعم استراتيجي لإنتاج النفط الخام والغاز المصاحب الذي تطمح إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط منه إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول 2020.

وقالت المصادر إن المشروع تم تقسيمه إلى جزأين الأول فازت به شركة كي سي سي للهندسة بقيمة 23,4 مليون دينار، أما الجزء الثاني فتبلغ قيمته 21,5 مليون دينار وتم ترسيته على شركة الهندسة الميكانيكية والمقاولات.

وأشارت المصادر إلى أن المشروع يعتبر

إنهاء تصميم مجمع البتروكيماويات يونيو 2018

محمود عيسى

في الوقت الذي تسعى فيه الحكومات إلى استخلاص المزيد من القيمة المالية من مواردها من الهيدروكربونات.

وفي هذا السياق، أبلغ الأمين العام لمنظمة الخليج للبتروكيماويات والكيمياء عبد الوهاب السعدون المحلة قوله أن صناعة البتروكيماويات تمثل حجر الزاوية في جهود التنوع التي تضفي دول المنطقة في تنفيذها، بل والأهم من ذلك أن أسعار النفط تعاني من الضعف في الوقت الحاضر. وأضاف السعدون «كانت الانخفاضات أدنى من المتوسط العالمي حيث أن الزيادة في الطاقة الإنتاجية تعوض انخفاض الأسعار، ونتوقع أن تكون أرقام عام 2017 أفضل بكثير»، وضعت المحلة إلى القول أن قطاع المواد الكيميائية ساهم في عام 2016 بمبلغ 8,43 مليار دولار في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يمثل 29٪ من الدخل من التصنيع، وإجمالاً، أنتجت المنطقة 158,8 مليون طن من البتروكيماويات، وحققت عائدات بلغت 77 مليار دولار، كان حوالي ثلثي هذا المبلغ من المملكة العربية السعودية. وانخفضت الإيرادات بنسبة 3٪ على أساس سنوي في عام 2016، بعد انخفاض بنسبة 8٪ في عام 2015، نتيجة انخفاض أسعار البع.

نكرت مجلة ميد أنه من المقرر الانتهاء من أعمال التصميم الأولية الخاصة بمشروع مجمع البتروكيماويات المخطط له في الكويت والذي سيتم دمجها مع المصفاة الجديدة التي هي قيد الإنشاء في منطقة الزور بحلول نهاية يونيو المقبل، على نسق يتفق وجهود دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في تعزيز إنتاجها من البتروكيماويات.

وقالت المجلة أن المحرك لزيادة القدرة الإنتاجية من البتروكيماويات يأتي على الرغم من المخاوف من زيادة المعروض منها مثل البولي بروبيلين والبولي إيثيلين، حيث تقوم الولايات المتحدة والصين بتطوير مصانع جديدة عملاقة.

وبيئت المصادر أن مجلس التعاون الخليجي، ولكن المنطقة على الرغم من ذلك تضيي قدماً في موجة جديدة من المشاريع التي من شأنها أن تحقق بعض التقدم في عام 2018.

وتتطلع كل من البحرين والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى زيادة إنتاجها من البتروكيماويات

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

زيادة متوقعة برسوم الخدمات المصرفية وتجهيز النظام المحاسبي لا يتوقف بعد IFRS9.. البنوك تستعد لـ «القيمة المضافة»

محمود فاروق

لن نهنأ البنوك الكويتية براحة، فمع بدء التجريب التشغيلي لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي التاسع IFRS9 وبدء التطبيق مطلع يناير المقبل تبدأ البنوك الكويتية مع تعديلات على تنظيم المحاسبية، حيث قال مصدر مصرفي لـ «الأنباء» أن هناك مناقشات جانبية دارت بين البنوك خلال لقائها مع وزير المالية أنس الصالح خلال الأيام الماضية أن رسوم الخدمات المصرفية في البنوك الكويتية ستخضع لضريبة القيمة المضافة مثل ما هو سيعمل به في البنوك الخليجية مطلع العام المقبل. ويأتي هذا في الوقت الذي تنجز فيه البنوك الإماراتية والسعودية لتعديل رسوم خدماتها ومعاملاتها المصرفية، استعداداً لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بداية العام المقبل، تستعد البنوك الكويتية أيضاً لاتخاذ مثل هذا القرار أيضاً.

وبسؤال المصادر، هل القروض خاضعة لضريبة القيمة المضافة، قالت إن القروض بشقي أنواعها غير خاضعة لأي ضريبة سواء البنوك التقليدية أو الإسلامية، وإنما الرسوم فقط ستكون خاضعة للضرائب التي تشكل نحو ما يزيد على 30٪ من إجمالي إيرادات البنوك.

استراتيجية الاستعداد

وإنما ما يكون استعداد البنوك الكويتية مبكراً بما لا يسمح بوجود هامش للخطأ في المستقبل، فعلى الرغم من تأكيد مصادر مصرفية أن البنوك الكويتية غير مؤهلة حالياً لتطبيق هذه النوعية من الضرائب

لا ضرائب على القروض والإيداع والمنافسة في تقديم أفضل الخدمات بأسعار معقولة

زيادة الرسوم.. تأثير محدود على واحد من أهم مصادر إيرادات البنوك

أكبر البنوك شكلت لجاناً للاستعداد وبدأت باتخاذ التدابير اللازمة



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

– رصد ميزانية محددة لهذا الغرض. وخلصت تلك اللجنة إلى أن البنك سيكون جاهزاً تماماً خلال أقل من 6 أشهر لبدء التطبيق التجريبي في حال تم الإعلان عن موعد محدد لبدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

منافسة مصرفية

وتضيف المصادر أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المصرفية يحتاج إلى تطبيق أمور محاسبية دقيقة حتى يتم إدخالها على النظام المصرفية المعمول بها في كل بنك وهو ما قد يترك القطاع المصرفي في الوقت الراهن خاصة أنه يتجهز لتطبيق معيار 9 للعلم به مطلع العام المقبل، وبالتالي فإن البنوك الكويتية عليها أن تبدأ في التجهيز والتدابير اللازمة لهذه الضريبة بعد أن تظمن من تطبيق معيار 9 بنجاح خلال الأيام المقبلة.

وبخصوص أسعار الرسوم وكيفية المنافسة بين البنوك، أوضحت المصادر أن البنوك احتتم عليها الالتزام بتدقيق أفضل الخدمات بأسعار معقولة،

خاصة أنه لم تصدر اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة حتى الآن، وعليه فإن البنوك الكويتية غير مطالبة باتخاذ أي تجهيزات حيال هذا الأمر طالما لم يصدر أي شيء رسمي من البنك المركزي أو حتى من البرلمان، وإنما تقوم البنوك من تلقاء نفسها باتخاذ التدابير اللازمة حيال هذا الأمر، نظراً لأنه ما يطبق من قرارات في البنوك الخليجية يطبق بنسبة كبيرة في الكويت.

وذكرت المصادر أن واحداً من كبرى البنوك الكويتية بدأ بالفعل بتشكيل لجنة داخلية اجتمعت بالفعل وحددت التدابير اللازمة للتطبيق، وفي مقدمتها تلك التدابير:

– تعيين لجان عمل داخلية مهمتها متابعة تطورات تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

– وضع تصور للتعديلات اللازمة على النظام المحاسبية حال تطبيق الضريبة.

– التعاون مع شركات تدقيق كبرى ضمن الخمسة الكبار الموجودين بالسوق لتجهيز التصورات المحاسبية اللازمة.

بعد أن احتلت الصدارة في النصف الأول من 2017

أرباح البنوك الكويتية الرابعة خليجياً بنهاية الربع الثالث

شريف حمدي



انفوغراف: شريف حمدي

حلت البنوك الكويتية في المرتبة الرابعة من حيث النمو في الأرباح لفترة التسعة أشهر الأولى من 2017 مقارنة مع البنوك الخليجية، حيث تراجمت بنوك الكويت الثلاثة مراكز بحلولها بالمرتبة الرابعة خليجياً، وذلك بعد أن كانت في الصدارة في نهاية يونيو الماضي (النصف الأول) بنسبة نمو 8,6٪.

وكانت البنوك الكويتية حققت نمواً في أرباح التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بنسبة 5,7٪ مقارنة مع ذات الفترة من 2016، إذ بلغ إجمالي الأرباح 729,3 مليون دينار ارتفاعاً من 689,6 مليون دينار في نهاية سبتمبر 2016.

ويتقسيم النمو بين البنوك الإسلامية والتقليدية نجد أن البنوك الإسلامية في الكويت قد زادت حصتها من إجمالي أرباح القطاع مستحوذة على 39٪ لتحقق أرباح 230 مليون دينار لتقفز أرباحها بنسبة نمو سنوي بلغت 11,6٪ في التسعة أشهر الأولى من 2017 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وفي المقابل، ارتفعت أرباح البنوك التقليدية بنسبة 4,8٪ لتصل إلى 365 مليون دينار خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي لنخفض حصتها من إجمالي الأرباح بشكل طفيف إلى 61٪ من أرباح القطاع.

زيادة المخصصات

و جاء هذا التراجع في الترتيب بين المصارف الخليجية بالتزامن مع ارتفاع المخصصات الاحترازية التي

ارتفاع أرباح البنوك الكويتية بـ 5.7٪ تزامناً مع زيادة المخصصات بـ 27٪

75,6 مليار دينار إجمالي أصول البنوك المحلية بنهاية سبتمبر الماضي

تبادل 2,4 مليار دولار. – حققت البنوك السعودية نمواً بنسبة 3,2٪ بإجمالي 34,3 مليار ريال بما يعادل 8,9 مليارات دولار، وبذلك احتلت المركز الخامس من حيث النمو في الأرباح.

– ارتفعت أرباح بنوك قطر بنسبة 3٪ ببلوغها 16,4 مليار ريال تعادل 4,4 مليارات دولار، لتحتل سادساً بين القطاع المصرفي الخليجي.

– كانت بنوك سوق مسقط الوحيدة التي سجلت تراجعاً بالأرباح بنسبة 5,2٪ ببلوغها 289 مليون ريال تعادل 745 مليون دولار، علماً أن قطاع البنوك يضم شركات نمو.

ومن المتوقع أن يحقق قطاع البنوك في دول الخليج أداء أفضل خلال الربع الرابع والأخيرة خاصة مع تحسن أسعار النفط بالسوق العالمي وتجاوزه حاجز الـ 60 مليون دولار.

قطاعات البنوك في الأسواق الخليجية 42,5 مليار دولار مقارنة مع 23 مليار دولار في الفترة ذاتها من 2016 بنسبة نمو بلغت 6٪.

– جاءت البنوك في أبوظبي بالصدارة من حيث نمو الأرباح بنسبة 16,8٪، إذ حققت 14,8 مليار درهم تعادل 3,9 مليارات دولار، علماً أن قطاع البنوك يضم شركات تمويل.

– البنوك في دبي حلت ثانياً بنمو 16,6٪، محققة 12,3 مليار درهم تعادل 3,3 مليارات دولار.

– في المرتبة الثالثة جاءت بنوك البحرين بنسبة نمو 6,2٪ محققة 289 مليون دينار بحريني تعادل 760 مليون دولار.

– البنوك الكويتية جاءت في المرتبة الرابعة من حيث تحقيق نمو في أرباح التسعة أشهر من العام الحالي بنسبة 5,7٪، إذ حققت 729 مليون دينار

اتخذتها بنوك الكويت في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، والبالغة 514 مليون دينار مقارنة بـ 405 ملايين دينار في ذات الفترة من 2016 بنسبة ارتفاع 27٪.

ورغم هذا الارتفاع في المخصصات، إلا أن القطاع المصرفي الكويتي استطاع أن يحافظ على تحقيق نمو في الأرباح، وهو ما يدل على أنها قادرة على مواجهة التحديات، كما تشير إلى قوة المؤشرات المصرفية وسلامة أوضاع البنوك المالية التي وصل إجمالي أصولها إلى 75,6 مليار دينار (ما يعادل قرابة 250 مليار دولار) في نهاية التسعة أشهر الأولى من العام 2017 بحسب القوائم المالية لكل بنك.

وأظهرت إحصائية أعدتها «الأنباء» معتمدة على أرقام شركة كامكو للاستثمار ووحدة الأبحاث لديها، ما يلي:

– بلغ إجمالي ما حققته